الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Lettres et des Langues

التخصص: لسانيات تطبيقية.

العنوان:

القياس النحوي بين البصريين و الكوفيين دراسة مقارنة نماذج مختارة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر

اعداد الطالبة:

- إيمان مادي
- زبيدة شاكر

إشراف الأستاذ

- عمرو رابحي

لجنة المناقشة:

1. أ /	جامعة البويرة	رئيسا
2. أ /	جامعة البويرة	مشرفا ومقررا
3. أ /	جامعة البويرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022 – 2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أحمد الله الذي وفقني لأتمم هذه المذكرة، وأرجو أن يكون هذا العمل خالصا لوجه الله تعالى،

كما أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله و أطال عمرهما،

إلى كل من تربطني بهم صلة، إلى جميع الأصدقاء، الإخوة و الأخوات.

إلى جميع الأساتذة.

و إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة مجهودي.

إيمان مادي

زبيدة شاكر

شكر و عرفان

نشكر الله عز و جل على منحنا القوة و العزيمة و الإرادة و الصبر لإنجاز هذه المذكرة

قال الرسول صلى الله عليه و سلم:" **من لم يشكر الناس لم يشكر الله**".

يسرنا في البداية أن نتوجه بالشكر والعرفان، وخالص المودة والاحترام إلى الأستاذ الفاضل ***"عمرو رابحي"*** الذي أشرف على تحضيرنا لهذه المذكرة، وأرشدنا بنصائحه الثمينة. ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشكر كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل، من الوالدين الكريمين، وإلى زملائي الذين رافقوني في مشواري الدراسي، كما نقدم تشكرنا إلى كل من قدم يد العون، ولو بلمسة خفيفة أو بدعاء.

إلى كل هؤلاء أقول بورك فيكم وشكرا جزيلا لكم.

إيمان مادي

زبيدة شاكر

مقدمة

مقدمة:

بسم الله الرخمن الرحيم و الحمد لله ربي العالمين، أما بعد يعتبر النحو وسيلة المستعرب، وسلاح اللغوي، وعماد البلاغي، وأداة المجتهد، والمدخل إلى العلوم العربية والإسلامية جميعا، فهو ميزان العربية، والقانون الذي تحكم به في كل صورة من صورها، فقد عرف النحو بأنه انتحاء سمة كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، وقد اهتم بدراسته كثير من النحويين لاستنباط الأحكام والقواعد في كل قضاياه، حيث شغل القياس حيزا كبيرا في الدراسات اللغوية قديما وحديثا، ونبنى عليه ما شاع في المؤلفات المتأخرة من غموض واضطراب وفوضى، فخرج النحو بسببها عن جادة الطريق، وتنكب الغرض المرجو منه، وهو الإبانة والإفهام، والاستعانة به في تقويم الألسنة، وغدا هيكلا جافا لا رواء فيه ولا حياة.

يدور موضوع بحثنا حول دراسة جانب مهم من جوانب الدرس النحوي، ويتمثل هذا الجانب في القياس النحوي بين البصريين والكوفيين، حيث تناولنا فيه مجموعة من الآراء المختلفة بين المدرسيين، وتكشف لنا هذه الدراسة مواقع الاختلاف بين نحاة البصرة والكوفة، فبحثنا جاء بعنوان:" **القياس النحوي بين البصريين و الكوفيين دراسة مقارنة نماذج مختارة** ".

ويرجع اختيارنا لهذا الموضوع لدوافع ذاتية نذكر منها شغفنا لهذا النوع من الدراسة، إضافة إلى رغبتنا في البحث والاطلاع على آراء النحاة ومنهجهم في الدراسة، أما بالنسبة للدوافع الموضوعية فتتمثل في سد الثغرات و الفجوات عند الطلاب، بوضع دراسة توضح لهم منهج النحاة وكيفية دراسة هذا النوع من القضايا النحوية، وبيان موقف نحاة البصرة و الكوفة من القياس النحوي والتمييز بينهما.

والإشكالية التي نسعى للإجابة عنها من خلال هذا البحث هي:إلى أي مدى اهتم البصريين والكوفيين بدراسة قضايا القياس النحوي؟ وما القضايا المتفق فيها والمختلف فيها حول القياس النحوي بين المدرستين؟

وللإجابة على هذه الإشكالية اتبعنا خطة من مقدمة ومدخل وفصلين وخاتمة على النحو التالي:

مقدمة.

مدخل: تطرقنا فيه لتعريف القياس النحوي وتطوره.

الفصل الأول: جاء بعنوان القياس النحوي، والذي تضمن ثلاث مباحث وفي كل مبحث عنصرين.

المبحث الأول: تكلمنا فيه عن آراء البصريين حول القياس، وتضمن عنصرين هما مبدأ الكثرة والقلة عند البصريين، وكذا قضايا القياس عند البصريين.

المبحث الثاني:تطرقنا فيه إلى آراء الكوفيين حول القياس، وتضمن أيضا عنصرين، يتمثل العنصر الأول في مبدأ الكثرة والقلة عند الكوفيين، والعنصر الثاني قضايا القياس عند الكوفيين.

المبحث الثالث: تحدثنا فيه عن الاطراد والشذوذ في القياس، وتضمن عنصرين أولا تعريف كلا من الاطراد والشذوذ، أما العنصر الثاني فهو أقسام وأضرب الاطراد والشذوذ.

الفصل الثاني: وهو الفصل التطبيقي، جاء بعنوان القياس النحوي بين البصريين والكوفيين نماذج مختارة، قسمناه إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: القياس النحوي عند سيبويه في كتابه "الكتاب"، تضمن عنصرين، الأول هو التعريف بسيبويه، والثاني هو القياس النحوي في كتاب" الكتاب" لسيبويه.

المبحث الثاني:القياس النحوي عند أبي زكريا الفراء في كتابه "معاني القرآن"، تضمن أيضا عنصرين، الأول هو التعريف بالفراء، والثاني هو القياس النحوي في كتاب "معاني القرآن" للفراء.

وخاتمة: تطرقنا فيها إلى أهم النتائج المتوصل إليها في البحث.

واعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي المقارن بين المدرستين حول موضوع القياس باعتمادنا الأدلة لمعرفة أوجه التشابه و الاختلاف بينهما.

ومن أهم المصادر المعتمد عليها في بحثنا فنذكر:

- ابن جني في كتابه الخصائص:حيث استفدنا منه كثيرا في تطرقنا لأقسام الاطراد والشذوذ حيث خصص له بابنا مفصلا.
- سيبويه في كتابه الكتاب: وهو مدونة لبحثنا طبقنا عليه موضوع مذكرتنا، اعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي فيما يخص القياس عند البصريين.
- الفراء في كتابه معاني القرآن: وهو أيضا مدونة لبحثنا واعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي فيما يخص القياس بالنسبة للكوفيين.

ومن أهم المراجع المعتمد عليها في البحث نذكر عبد الفتاح حسن علي البجة في كتابه ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية .

ومن أهم الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع، نجد كتاب القياس في النحو العربي للنحوي جاسم الزبيدي الذي قسمه إلى خمسة فصول تطرق فيها إلى دراسة القياس وتطوره عند كل

من نحاة البصرة ونحاة الكوفة كما أنه بين موقف كل منهما في مبدأ الكثرة والقلة والخلاف بينهما، والقبائل التي اعتمد عليها من النقل ومسالة الاطراد والشذوذ. وكذا أدلة القياس المعتمدة، ووجهات النظر حول القياس بين الرفض والقبول.

وقد واجهتنا في انجاز بحثنا مجموعة من الصعوبات والمعيقات أهمها:

عدم توفر العدد الكثير من المصادر الكوفية، صعوبة تحميل الكتب، ومعظم الكتب مصورة بشكل غير واضحة، وكثرة المعلومات وتداخلها، وأيضا صعوبة جمع المعلومات نظرا لاختلاف آراء العلماء.

في الأخير لا يسعنا إلا أن نقدم جزيل الشكر لأستاذي المشرف "**عمرو رابحي**"، الذي كان يوجهنا ويقدم لنا إرشادات ونصائح جد مفيدة، وكما نشكر كل من قدم لنا يد العون من أصدقاء وأقارب.

مدخل

تعريف القياس النحوي و تطوره

سنحاول من خلال هذا المدخل التطرق إلى تعريف القياس النحوي لغة واصطلاحا من خلال المصادر اللغوية، كما سوف نتطرق إلى مراحل تطور القياس النحوي.

أولا / تعريف القياس النحوي:

1/ لغة:

نجد تعريفه في قاموس المحيط كما يلي: قيس: قاسه بغيره وعليه يقيسه قيسا وقياسا واقتاسه: قدره على مثاله فانقاس، والمقدار: مقياس وقيس رمح بالكسر وقاسه قدره وقيس غيلان ...، قايسته: جاريته في القياس وبين الأمرين: قدرت وهو يقتاس بأبيه: راوي، باني[1]، أما في معجم الوسيط عرف كالتالي: قاس الشيء بغيره، وعلى غيره، و إليه قيسا و قياسا: قدره على مثاله، والطبيب الشجية قيسا: قدر غورها، فهم قايس. قايس الشيء قياسا و مقايسة: قدره والشيء بكذا وإلى كذا: قدره به، وفلانا إلى كذا: سَايَقَهُ، والقياس في اللغة: رد الشيء إلى نظيره[2].

2/ اصطلاحا:

يعرفه ابن الأنباري:" هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" [3]، يقصد بالحمل المقايسة ومحاكات المسموع لاستنباط الأحكام، كعلم الصرف الذي يعتمد على القياس اعتمادا كليا، و منه يتضح أن القياس هو نقل حكم غير المعلوم على المعلوم لاشتراكهما في علة

---

(1) مجد الدين الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تحقيق: انس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة ،1429هـ،2008 م، ص 1385

(2) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مجلد 1، ط4، 1429هـ-2008م، ص 770.

(3) جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط2، 1427هـ/2006م، ص 79.

واحدة، كذلك نجد من ذهب إلى أن النحو هو نفسه القياس، من بينهم ابن عصفور الأندلسي الذي قال:" النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها "[1]. أي أن النحاة في تقعيد قواعد النحو وجمع المادة النحوية يعتمدون على كلام العرب الفصحاء والقياس على سليقتهم، كما قيل أيضا: " إنما النحو قياس متبع"[2].

ويعرفه الجرجاني:"القياس قول مؤلف من قضايا إذ سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فإنه قول مركب من قضيتين إذا سلمنا (بهما) لزم عنهما لذاتهما (العالم حادث)" [3]، عند المناطقة هو إحدى الوسائل التي تنظم التفكير بطريقة صورية، وعرفه أرسطو في كتابه (التحليلات الأولى) بأن القياس:" هو الاستدلال الذي إذا سلمنا بمقدمات معينة لزم عنها بالضرورة شيء آخر عن تلك المقدمات "[4].

ثانيا /تطور القياس:

علم النحو ينبني على القياس، فالنحوي مهمته استقراء المادة و تبويبها واستنباط القواعد الكلية والقوانين العامة التي تندرج تحتها الفروع، و القياس عليها، وبما أن النحو هو نفسه القياس لم ينكره أحد، ففي إنكاره إنكار للنحو باعتبار هذا الأخير علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب[5]، ولمسيرة القياس ثلاث أطوار تتمثل في:

---

(1) جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 24.

(2) نفسه، ص 79.

(3) عبد الفتاح حسن البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى و المحدثين، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان الأردن،1998، ط1، ص70

(4) نفسه،الصفحة نفسها.

(5) نفسه، ص 74.

1/ الطور الأول :

اعتمد النحاة القياس منذ عصر مبكر، حيث اتخذوه منهجا لدراسة الظواهر اللغوية وتقعيدها حيث نجد ابن سلام الجمحي يورد أن أبا الأسود الدؤلي (ت:69هـ) كان أول من أسس العربية و وضع قياسها [1]، غير أن المعلم البارز في هذا الطور ممن عنوا بالقياس وانتهجوه عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، فقد ذكر الرواة ممن تناولوا شخصيته، أنه كان شديد التجريد للقياس ويظهر مما روته كتب التراجم، أنه كان يقيس على الأكثر ولا يلتفت إلى النادر والشاذ، من ذلك قوله ليونس بن حبيب :" عليك بباب من النحو يطرد و ينقاس" كما يوضح موقفه من القياس تخطئته للفرزدق في أكثر من بيت من شعره.[2]

وقد احتذى حذوه تلميذه عيسى بن عمر الثقفي، و سار على نهجه من رفضه للشاذ وتعقب أخطاء الشعراء، أما أبو عمر بن علاء فقد كان يقف موقفا معتدلا، فهو يوافقهما في القياس على الأكثر، ويخالفهما في النظرة إلى الشاذ، وهو وإن لم يحاول تأويل الشاذ أو العناية به، إلا أنه كان يتقبله ولا يرفضه، أما يونس (ت:182) فالظاهر أنه لم يرضى في قياسه أن يقف عند حد الأكثر الشائع بل توسع في قياسه، و كان يقيس على ما صح عنده كما فعل الكوفيون فيما بعد، موقف هؤلاء العلماء في هذه المرحلة يظهر أنه منذ البداية برز اتجاهين،أولهما يخضع الكلام لمعايير معينة(يقيس على الأكثر) وثانيهما يتوفى وجوه الاستعمال المختلفة (يقيس على كل مسموع)[3].

---

(1) عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل، ص74.

(2) نفسه، الصفحة نفسها.

(3) نفسه، ص .ص75،76.

2/ الطور الثاني:

يمثل هذا الطور الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه اللذان اعتمدا على القياس، وجعلاه أصلا في الدراسة النحوية، وانتقلوا من الأسلوب الفطري القديم إلى الأسلوب النظري الجديد، حيث بلغ القياس أقسى درجات التطور، وبرزت ملامح المذاهب النحوية ما دعا إلى تطور المذهب الكوفي على يد الكسائي، ورغم أن كل من البصريين والكوفيين اعتمدوا القياس، إلا أنهم لم يتفقوا في المقيس والمقيس عليه، حيث أن البصريين كانوا يقيسون على الكثير، أما الكوفيون كانوا يقيسون على المثال الواحد أو المثالين كما قاموا على الشاذ أيضا، فالقياس في هذا الطور قياس طبيعي محض خالي من الفائض[1] .

3/ الطور الثالث:

يمثل هذا الطور أبي علي الفارسي(ت:377) و تلميذه ابن جني(ت:392)، حيث كان تابعا للطور الثاني يتخلله تعديل طفيف في تطبيق الطريقة[2]، واهتم أبي علي الفارسي بالقياس اهتماما واسعا، لدرجة أنه يمتحن به المسائل النحوية، كان يتقبل خطأ كثير في اللغة، ولا يتقبل خطأ واحدا في القياس، أما ابن جني كان أعلى القياسيين كعبا في هذا المضمار، و مع أنه تأثر بأستاذه أبي علي الفارسي، فإنه زاد عنه في تعميم القياس و توسيع طرق الاشتقاق، وافترق عنه بأنه كان أكثر مرونة من أستاذه في بسط قضيته، وأعلم بما يجول في نفوس الناس من معارضة لها، وكان

---

(1) عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل، ص ص، 76،77.

(2) نفسه، ص77.

يقول:"مسألة واحدة من القياس أنبل من كتاب اللغة عند عيون الناس"[1]، ومنه يتبين أن ابن جني تأثر بأستاذه أبي علي الفارسي، إلا أنه ليس تأثرا شاملا، حيث كان أوسع منه في الدراسة.

وقد تصارعت في هذا الطور ثلاث اتجاهات فالاتجاه الأول يسمى اتجاه الرواية والقياس مثله أبو سعيد السيرافي والاتجاه الثاني يطلق عليه اتجاه القياس مثله أبو علي الفارسي والاتجاه الثالث يمزج النحو بالمنطق ومثله علي بن عيسى الرماني وقد قدر العلماء الاتجاهين الأول والثاني، أما الثالث فقد عابروه ولم يقبلو به[2] .

[1] عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل، ص78.

[2] نفسه، الصفحة نفسها.

الفصل الأول

القياس النحوي

في هذا الفصل سنحاول دراسة آراء كل من البصريين والكوفيين حول القياس النحوي مع ذكر بعض من القضايا المتعلقة به، فتطرقنا أولا لمبدأ الكثرة والقلة عند البصريين فهم اخذوا قواعدهم اللغوية من كلام العرب الفصحاء ومن القبائل الأصيلة فقط، وغيرها اعتبروه شاذا، أما بالنسبة للكوفيين فاخذوا بكل ما سمعوه وقاسوا عليه سواء أكان فصيح أو غير فصيح، كما تطرقنا إلى الاطراد والشذوذ في القياس النحوي فنجد ابن جني قسم الكلام في الاطراد والشذوذ إلى أربعة اضرب،الضرب الأول مطرد في القياس والاستعمال معا،أما الضرب الثاني مطرد في القياس وشاذ في الاستعمال، الضرب الثالث مطرد في الاستعمال و شاذ في القياس، أما بالنسبة للضرب الرابع شاذ في القياس والاستعمال معا.

المبحث الأول: آراء البصريين حول القياس النحوي.

سبق البصريين الكوفيين في دراسة النحو، واتبعوا منهج اقتناء القواعد على الأكثر الشائع من كلام العرب، كما اعتمدوا على الأصل أو ما أُخذ من كلام القبائل الست الفصيحة (قيس، تميم، أسد، هذيل، بعض طي، بعض كنانة)، وكان رأي البصريين في القياس النحوي على النحو التالي:

1- مبدأ الكثرة والقلة عند البصريين:

لم يلتزم البصريين بقانونهم في الكثرة والقلة، فقد خالفهم بعض أئمتهم منهم سيبويه بما نقله عن الخليل في قياسه تصغير كلمة" أُمَيْلَحَه " قال:" لم يكن ينبغي أن يكون في القياس، لأن الفعل لا يحقر، وإنما تحقر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون

الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ولكنهم حقروا هذا اللفظ"[1]. بمعنى أنهم حقروا الأفعال قياسا على الأسماء فالأفعال لا يمكن تحريقها باعتبارها لا توصف، ومختلفة اختلاف كلي عن الأسماء.

وذكر أنه لا يقال بقياسه فاعل وفعال في النسب:" وذلك قولك لصاحب الثياب ثواب، ولصاحب العاجي عواج، ولصاحب الجمال التي ينتقل عليها جمال... وذا أكثر من أن يحصى، فإذا كان هذا أكثر من أن يحصى فلما لا يقاس عليه؟ وقد قال بقياسهما المبرد"[2] ،أي أن المبرد أجاز القياس في النسب نظرا لكثرة استعماله ويتضح ذلك في مثاله الذي قدمه عن صاحب الثياب الذي هو الفاعل أي الذي يقوم بصناعة الثياب حيث سماه ثواب على وزن فعال، يقول أيضا:" وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع"[3] أي أنه لا يقاس عليه في كل المواضع بل يقاس بالقليل فقط.

وقاس المبرد فاعل و فعل في النسب فقال:" ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده فيكون حالا لأنه قد بان عن اسم الفاعل وأغنى غنائه وذلك قولهم: قتلته صبرا...فهذا يدل على ما يرد مما يشاكلها ويجري مع كل صنف منها". فقد أجاز القياس على قول رجلين من العرب فقال:" ومن جواز الرفع في هذا الباب أني سمعت رجلين من العرب عربيين يقولان: كان عبد الله حسبك به رجلا"، كما أجاز أن يقال:" اعطاهوما وأعطاها ... وهذا ليس بالكثير في كلامهم" وأجاز عن يونس:" يا أخانا زيدا أكثر في كلام العرب وقال:" وتقول مرة يحفرها... وقد جاء رفعه على

---

(1) سيبويه، الكتاب، تحقيق:الدكتور ايميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ج، ط1،1999،ص ص 477،478.

(2) سعد جاسم الزبيدي، القياس في النحو نشأته و تطوره، بغداد، ط1، 1985، ص ص49.50.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 370.

شيء هو قليل في الكلام على مرة يحفرها فإذا لم ينكروا المعنى بمنزلته في عسينا نفعل، وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به. وقال:" وبعض العرب يجره كما يجر الخز حين يقول" مررت برجل خز صفته ومنهم ومن يجره هم قليل"[1].

ويبني من باب أفعل أفعالا قياسا في باب التعجب نحو ما أعطاه للمعروف وما ابغضني به، وأجاز المبرد الجمع بين فاعل نعم وتمييزها قياسا، وقد منع سيبويه ذلك وأجاز القياس في جر حتى الكاف للضمير وهذا شاذ عند غيره مختص بالضرورة [2]، يتضح من هذا أن سيبويه خالف المبرد في جواز الجمع بين فاعل نعم وتمييزها فهو أجاز القياس في جر الضمير. وكان أبو زيد الأنصاري يجعل الشاذ والفصيح واحدا فيجيز كل شيء قليل[3]، فأبو زيد الأنصاري لم يفصل بين الشاذ الذي لا أصل له و الفصيح من كلام العرب.

2- قضايا القياس عند البصريين: ومن القضايا التي تطرق إليه البصريون في القياس النحوي:

أ- "لا يجوز العطف على موضع "إن" قبل تمام الخبر"[4]، ويقول سيبويه:" فأما الوجه الحسن فان يكون محمولا على الابتداء، لأن معنى إن زيدا منطلق، زيد منطلق، وإن دخلت توكيدا، كأنه قال: زيد منطلق و عمرو"[5]، فعند دخول إن على الجملة الاسمية يصبح لها اسمها وخبرها ومنه يتبين أن البصريين رفضوا العطف على الموضع لأن العامل في خبر المبتدأ عندهم هو الابتداء.

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص.ص27،28.

(2) الزبيدي، القياس في النحو، ص51.

(3) جلال الدين السيوطي، المزهر، شرح محمد أحمد و محمد أبو الفضل و علي محمد، مكتبة العصرية، بيروت، ج1، ص233.

(4) رضي الدين محمد الإستربادي، شرح الرضي علي الكافية، تعليق:يوسف حسن عمر، جامعة قاز، بونسن، بنغازي، ليبيا، ط2، ج2، ص 354.

(5) سيبويه ، الكتاب، ج2، ص 144.

ب- لا يجيز البصريين تقديم معمول اسم الفعل عليه[1]، نجد ابن السراج يقول:" إلى أنه لا يجوز أن تتقدم معمولات هذه الأسماء من أجل أن مالا يتصرف لا يتصرف عمله".من خلال ما سبق يتبين أن البصريين منعوا تصرف هذه الأسماء وجمودها فالأسماء جامدة ولا تتصرف.

ج- لا يجوز تقديم التمييز على العامل إذ كان فعلا متصرفا، "إنما قلنا أنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه، وذلك لأنه هو العامل في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت " تَصَبَبَ زَيْدُ عَرَقًا " و"تَفَقَأَ الكَبْشُ شَحْما" أن المتصبب هو العرق والمتفقئ هو الشحم"[2]. فالتمييز في جملة تصبب زيد عرقا يزيل الإبهام عن ما تصبب به زيد فإذا قلنا تصبب زيد يبقى السؤال مطروح بما تصبب زيد، فالفعل المتصرف هنا هو تصبب والتمييز هو عرقا، فلا يمكننا قول عرقا زيد تصبب يكون المعنى مختل، أي أن البصريين لم يقبلوا تقديم التمييز على العامل إذ كان فعلا متصرفا باعتباره الأصل الذي يحكم المعنى.كما نجد قولهم:"وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار بمنزلة المفعول المختص لاستفاء الفعل فاعله من كل وجه، فجاز تقديمه كالمفعول نحو" عُمَرَا ضَرَبَ زَيْدُ" بخلاف التمييز"[3]، فتقدير الجملة هو "ضَرَبَ زَيْدُ عُمَرَا" فالمفعول هو عمرا، فإذا كان الفعل مكتفيا بفاعله يجوز تقديم المفعول على الفعل.

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة مصر، د.ط ،ج1، 2009، ص 200.

(2) نفسه، ص 222.

(3) نفسه ، ص ص 222،223.

المبحث الثاني: آراء الكوفيين حول القياس النحوي:

لم يعرف الكوفيين القياس إلا عن طريق البصريين بحكم أنهم سبقوهم في الدراسات النحوية، ومع ذلك لم تكن دراسة القياس خاصة بهم فقط بل نجد الكوفيين يعتبرونه أصلا من الأصول النحوية، فقد كان رأيهم في القياس كالتالي:

1- مبدأ الكثرة و القلة عند الكوفيين:

كان موقف الكوفيين واضحا في القياس، فقد اعتمدوا على كل ما أخذ به البصريين، إضافة إلى القياس على النادر والشاذ وكذا باقي القبائل الأخرى الغير فصيحة، فقد ألموا بكل ما ورد عند العرب، فاعتمد الكوفيين على الكثير وعيبوا كل ما وجدوه قليلا، حيث يؤكد الزبيدي هذا في قوله:" فان ما تركه الكوفيون من نقول وما حفضوه من لغات مضافا إلى ما تركه البصريون جدير أن يكون مادة الدرس النحوي الحديث"[1]، بمعنى أن نحاة الكوفة جمعوا كل ما توصلوا إليه إضافة إلى ما تركه البصريين وجعلوه مادة يقاس عليها.

وفيما يلي بعض الأمثلة عن ذلك :

قال الفراء:" وكان الكسائي يعيب قوله" فَلْتَفْرَحُوا" لأنه وجده قليلا فجعله عيبا، لأن القراء قرأوها (فَلْيَفْرَحُوا)". [2] فالكسائي رفض كلمة "فَلْتَفْرَحُوا" لقلة استعمالها بين العرب الفصحاء، فهو يعتبر الشائع كثير الاستعمال هو الأصح. وقال:" وأما ما لا يحسن فيه الضمير لقلة اجتماعه فقولك: قد اعتقت مباركا أمس وآخر اليوم يا هذا وأنت تزيد، واشتريت آخر اليوم لأن هذا مختلف".

---

[1] الزبيدي، القياس في النحو العربي، ص51.

[2] نفسه، ص 38.

وقال:" وقرأ بعضهم" وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُوْرِ سِينَاءَ تَنْبُتُ بِالدُهْنِ"[1]، فترى والله اعلم أن الذين ضموا على معنى الألف شبهوا دخول الياء وخروجها من هاذين الحرفين بقولهم خذ بالخطام، وخذ الخطام، وتعلقت بزيد وتعلق زيدا، فهو كثير في الكلام والشعر ولست استحب ذلك لقلته. وقال:" وإذا فرقت بين المعطوف بشيء قد وقع عليه الفعل حسن بعض الحسن من ذلك قولك ":"ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأنت ولو لم يكن زيدا لقلت: قمت أنا وأنت وقمت وأنت قليل، وقال:" وفي قراءة عبد الله:" خَالِصٌ لِذُكُورِنَا"[2] ولو نصبت الخالص والخالصة على القطع وجعلت خبر ما في اللام التي في قوله (لِذُكُورِنَا) كأنك قلت: ما في بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصا وخالصة، كما قال:(وَ لَهُ الدِينَ وَاصِبًا) والنصب في هذا الموضع قليل[3]. وقال:"وقوله (تالله) العرب لا تقول تالرحمان ولا يجعلون مكان الواو تاء إلا في الله عز وجل وذلك أنها أكثر الإيمان ما جرى في الكلام.

وقال في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف بعد أن ساق ثلاث شواهد:"وليس ذلك حسنا" ثم علق على قول الشاعر:

فَزجَجْتُهَا مُتَمَكِنًا زَجَّ القَلوصِ أبي مزايدةٍ

فقال باطل والصواب: زج القلوص أبو مزيدة، قال:"و كل الوجوه حسن بين إلا أن الأكثر(سئلت) فهو أحبها إلي[4].وقال:" في قوله عز و جل:" ما بعوضة فما فوقها"[5] ثقال دونها وهو قليل.

---

(1) سورة المؤمنون، الآية 20

(2) سورة الأنعام، الآية 139.

(3) الزبيدي، القياس في النحو، ص 62.

(4) نفسه، ص 63.

(5) السورة البقرة، الآية 26.

وقال:" من هو أحمر جاريتك قال:هو قليل، والأجود: من هو حمراء جاريتك[1] والأمثلة على ذلك كثير.

2-قضايا القياس عند الكوفيين:

من بعض قضايا الكوفيين في القياس النحوي نذكر ما يلي:

أ- ورد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف:" ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا "[2]. والذي يدل على ذلك أنا اجمعنا على أنه يجوز أن يقام الفعل الماضي مقام الفعل المستقبل، كما قال تعالى:" وَ إِذَا قَالَ الله يَا عِيسَى ابن مَرْيَمَ"[3] . أي : يقول ، و إذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال [4]. ومنه أجاز الكوفيون وقوع الفعل الماضي حالا.

ب- أجاز الكوفيون العطف على اسم "إن" بالرفع قبل مجيء الخبر."ذهب الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على الإطلاق سواء تبين فيه عمل إن أو لم يتبين، نحو" إِنَ زَيْدًا وَ عَمْرُو قَائِمَانْ، وَإِنَكَ وَبَكْرُ مُنْطَلِقَانْ". وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا في ما لم يتبين فيه عمل "إن"واستدلوا على ذلك بقوله تعالى:"إِنَ الذِينَ امَنُوا وَالذِينَ هَادُوا وَالصَائِبُونَ وَالنَصَارَى" [5]. يقبل الكسائي العطف قبل إتمام إتمام الخبر سواء إن عملت إن عملها أم لا، فجملة" إن زيدا وعمرو قائمان" تقديرها هو" إن زيدا قائم وعمرو"، أما بالنسبة للفراء فلم يقبل جواز العطف على اسم إن إذ لم تعمل إن عملها، وكان

---

(1) الزبيدي، القياس في النحو، ص 65.

(2) كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد ابن أبي سعيد الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 212.

(3) سورة المائدة، الآية، 05.

(4) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 213.

(5) سورة المائدة، الآية 96.

موقفه قريب من موقف البصريين، فعطف الصائبين على موضع "إن" قبل تمام الخبر،و هو قوله:" من امن بالله و اليوم الآخر" ومما حكي عن بعض العرب انه قال:" انك وزيد ذاهبان" [1].

ج- أما فيما يخص تقديم معمول الإغراء:" ذهب الكوفيون إلى أن "عليك،ودونك، و عندك" في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو" زيدا عليك، و عمرا عندك، و بكرا دونك "[2].أي يجوز تقديم المعمول على ألفاظ الإغراء، قالوا في القياس:" اجمعنا على أن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل، ألا ترى أنك إذا قلت:" عليك زيدا" أي الزم زيد، وإذا قلت "عندك عمرا" أي تناول عمرا، وإذا قلت" دونك بكرا" أي خذ بكرا، ولو قلت " زيدا الزم، وعمرا تناول، وبكرا خذ" فقدمت المفعول لكان جائزا، فكذلك مع ما قام مقامه"[3]. بمعنى أنه يمكن أيضا تقديم ألفاظ الإغراء على المعمول فإذا قلنا زيدا عليك أو عليك زيدا يكون المعنى واضح ومحقق.

د- اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا." وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة، ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفا نحو قولك:ضَرَبَ زَيْدُ عَمْرًا. جاز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفا نحو"رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ"[4]. أي أنه يجوز تقديم الحال على العامل إذا كان الفعل فعلا متصرفا، حيث أصل الجملة "جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا" فأصبحت "رَاكِبًا جَاءَ زَيْدُ".

---

[1] ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، دط، دت، ص.ص152،153.

[2] ابن الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 187.0

[3] نفسه، ص 188.

[4] نفسه، ص 221.

المبحث الثالث: الاطراد و الشذوذ في القياس.

يعد مبحث الاطراد والشذوذ من أهم المباحث المتعلقة بالقياس النحوي، ونجد ابن جني هو أول من قام بدراسته، فنجده يقسمه إلى أربعة أضرب. فنحن هنا بصدد تعريف كل من الطرد والشاذ، ثم نتطرق إلى ذكر أضربهما.

1- تعريف الطرد:

يعرفه ابن جني في باب القول على الاطراد والشذوذ:" أصل مواضع (ط ، ر، د) في كلامهم التتابع والاستمرار، من ذلك طردت الطريدة، إذ اتبعتها واستمرت بين يديك، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضا"[1] فهنا ابن جني يعتبر الطرد هو التتبع أو تلو الشيء بعضه بعض (الواحد تلو الآخر) والاستمرار فيه.

أما السراج فيعتبره في قوله:" إن القياس إذا أطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه فلا يطرد في نظائره"[2] بمعنى أن لكل حرف موضعه المناسب فالنصب يكون بحروف النصب، والجر بحروف الجر، والجزم بحروف الجزم.

2- تعريف الشاذ:

يعرفه ابن جني في قوله: " وأما مواضع(ش ، ذ ، ذ) في كلامهم فهو التفرق والتفرد، من ذلك قوله : يَتْرُكْنَ شَذَّانِ الحَصَى جَوَافِلَا

---

(1) ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط1،ج1، دت،ص96.

(2) أبي بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، ج1، 1996، ص56.

أي ما تطاير وتهافت منه، وشذ الشيء ويشذ شذوذا وشذا، وأشذذته أنا، وشذذته أيضا أشذه(بالضم لا غير)" [1]، أما الشاذ عند ابن سراج فيعرفه على النحو التالي:" وأعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا أطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهذه الأصول فأعلم: أنه شاذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهبا ونحا نحوا من الوجوه أو استهواء أمر غلطه"[2]. أي أنه إذ خالف الحرف الواحد أصل من أصول العربية أو أصول الكلام اعتبر شاذا إلا من وثق في فصاحته.

و يقول أيضا:" ما أشد حمرته، وما أحسن بياضه، وتقول على هذا: أشد ببياض زيد، وزيد أشد بياضا من فلان، هذا كله مجراه واحد، لأن معناه المبالغة والتفصيل، وقد أنشد بعض الناس:

يَا لَيْتَنِي مِثْلُكَ فِي البَيَاضِ أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضْ

قال أبو العباس: هذا معمول على فساد وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ فأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو، ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو، ومن لا حجة معه"[3]، فمنه نلاحظ أن الكلام الشاذ صادر من العرب غير الفصحاء، وفي أمالي ثعلب : قال أب عثمان المازني قالت العرب: زُهَى الرجل وما أزهاه، وشُغِلَ وما اشْغَلَه وجُنّ وما

(1) ابن جني، الخصائص، ص.ص96،97.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، ص.ص56،57.

(3) نفسه، ص.ص104،105.

أَجَنَّهُ، وهذا الضرب شاذ، وإنما يحفظ حفظا[1]، أي هناك أقوال عند العرب متداولة ومتعود عليها في الكلام وتكون محفوظة رغم أنها شاذة.

3- أقسام الكلام في الاطراد و الشذوذ:

قسم ابن جني في كتابه الخصائص الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب، تترتب كما يلي:

1- مطرد في القياس والاستعمال معا: هو الغاية المطلوبة، أي يعني التوافق التام المستعمل والقياس، مثل: قَامَ زَيْدٌ، وَضَرَبْتُ عَمْرَا، وَمَرَرْتُ بِسَعِيد.

2- مطرد في القياس وشاذ في الاستعمال: مثال ذلك: مكان مقبل هذا هو القياس، والأكثر في السماع بأقل، والأول مسموع أيضا، كما يضعف في الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا، نحو قولك: عَسَى زَيْدُ قَائِمًا أَوْ قِيَامًا، هذا هو القياس، غير أن الاستماع ورد بحضره، وذلك نحو: عسى زيد أن يقوم. وكذا قول الشاعر:

أَكْثَرْتُ فِي العَذْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تَعْذِلَا إِنِي عَسَيْتُ صَائِمًا

هذا البيت جاء شاذا.

3- المطرد في الاستعمال وشاذ في القياس: إذا كان الشيء مطرد في الاستعمال، شذ في القياس، فلا بد من إتباع الاستعمال الوارد نفسه دون اتخاذ أصل يقاس عليه، يقال استصوبت الشيء ويقال استصبت الشيء، ومن أمثلة الشاذ في القياس المطرد في الاستعمال ما يلي:

[1] جلال الدين السيوطي، المزهر، ص 231.

قال الفرابي في ديوان العرب: يقال أحزَنَهُ يَحزُنُهُ قال تعالى:" ولَا يَحزُنْكَ" [1]. وهذا شاذ، وكان القياس يَحزِنْهُ، ولم يُسمع. ويقال احمه الله من الحمى، فهو محموم، وهو من الشواذ، والقياس محمّ، وأجنه الله من الجنون فهم مجنّ، وهو من الشواذ.[2]، وأعلم أن الشيء إذا أطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من إتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره، ألا ترى إذا سمعت"استحوذ" و"استصوب" أديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما توارد به السمع فيهما إلى غيرهما، فلا تقول في استقام (الأمر مثلا) استقوم، ولا (استصاغ استسوغ)، ولا في إتباع استبيع، ولا في أعاد أوعد(لو لم تسمع شيئا من ذلك) قياسا على قولهم: أخوص الرمت[3].

4- الشاذ في القياس والاستعمال معا: هو كل شاذ في القياس والاستعمال، فلا يصوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه، نحو: ثوب مصوون، ومسك مذووف.[4]

أما بالنسبة لابن السراج فقد قسم الكلام إلى مطرد وشاذ، والشاذ إلى ثلاثة أقسام، تتمثل في:

1- القسم الأول: ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له نحو: استحوذ. فإن بابه وقياسه أن يعل فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ، لكنه جاء على الأصل واستعملته العرب.

2- القسم الثاني: هو ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو: ماضي يدع، فإن قياسه وبابه أن يقال: ودع، يدع، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماضي، ولكنهم لم يستعملوا ودع استغنى عنه (بترك)، فصار قول القائل الذي قال: ودعه شاذا وهذه أشياء تحفظ.

---

(1) سورة يونس، الآية 65.

(2) جلال الدين السيوطي،المزهر، ص 230.

(3) نفسه، ص 229.

(4) ابن جني، الخصائص، ص.ص.ص 97،98،99.

3- القسم الثالث: هو ما شذ عن القياس والاستعمال، فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه نحو ما حكى من إدخال الألف واللام على اليجدع [1].

نجد السيوطي في كتابه المزهر، ذهب إلى نفس ما ذهب إليه ابن جني في كتابه الخصائص بحيث قسم الكلام إلى أربعة أضرب، قال:" ثم اعلم أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربع أضرب"[2]، بمعنى أن الكلام ينقسم إلى أربع أقسام تتمثل في المطرد في القياس والاستعمال، والمطرد في القياس وشاذ في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال وشاذ في القياس، وكذا الشاذ في القياس والاستعمال.

[1] ابن السراج، الأصول في النحو، ص 57.

[2] السيوطي، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، ص 227.

الفصل الثاني

القياس النحوي بين البصريين والكوفيين نماذج مختارة

تطرقنا في هذا الفصل إلى موقف كل من مدرستي البصرة والكوفة وأهم نحاتها الذين اهتموا بالقياس ودرسوه حيث نجد من البصريين: سيبويه تلميذ الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتابه "الكتاب"، أما الكوفيين فأمثال: الفراء تلميذ الكسائي في كتابه "معاني القرآن"، لكل منهم طريقة ومنهج في التعامل مع القياس.

المبحث الأول: القياس النحوي عند سيبويه في كتابه الكتاب.

كان نحاة البصرة أكثر حرية وأقوى عقلا وطريقتهم أكثر تنظيما وخطتهم هي الاعتماد على الشواهد الموثوقة، وكلام العرب المتداول على ألسنتهم إما من القرآن الكريم أو ما نطق به العرب الفصحاء، و في هذا الإطار نجد سيبويه في كتابه الكتاب يتطرق إلى دراسة النحو و قضاياه.

1- التعريف بسيبويه:

هو عمرو بن عثمان بن قَنْبر، و يكنى أبا بشر، و قييل أبا الحسن، و قيل أبا عثمان ولكن أثبتها وأشهرها أبو بشر الملقب بسيبويه مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو بن عُلَة بن جَلْد بن مالك بن أُدد و مولى آل الربيع بن زياد الحارثي[1]، كما أنه كان جميل المنظر ورائحته طيبه فلقب بسيبويه فهذه الكلمة فارسية تعني رائحة التفاح و منه نجد ابن عايشة قال:" كنا نجلس مع سِيبويهِ النحويّ في المسجد -وكان شابًّا جميلًا نظيفًا، قد تعلَّق من كل علمٍ بسبَب، وضرب فيه بسهم، مع حداثة سنه، وبراعته في النحو-، فبينا نحن عنده ذات يوم إذ هبَّت ريحٌ أطارت الوَرَق، فقال لبعض أهل الحلْقة: انظر أيُّ ريح هِي؟ وكان على منارة المسجد تمثال فرس من صُفْر - فنظر ثم عاد

[1] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1936، ص 84.

فقال: ما يثبُتُ الفرس على شيء،فقال سيبويه: العرب تقول في مثل هذا: تَذَاءَبت الريحُ، أي فعلت فعل الذئب لِيخْتِل، فيتوهمَ الناظر أنه عدَّة ذئاب[1].

تتلمذ على يد أستاذه الخليل، قال أبو علي البغدادي: ولد سيبويه بقرية من قرى شيراز، يقال لها: "البيضاء" من عَمَل فارِس، ثم قدم البصرة ليكتب الحديث، فلزم حلقة حماد بن سلمة، فبينا هو يستملي على حماد قول النبي صلى الله عليه وسلم: "ليس مِن أصحابي إلَّا مَن لو شئتُ لأخذتُ عليه ليس أبا الدرداء"، فقال سيبويه: "ليس أبو الدرداء"، فقال حماد: لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، وإنما "ليس" هاهنا استثناء، فقال: سأطلب علما لا تلحنني فيه، فلزم الخليل فبرع[2].

اختلف الرواة في تاريخ وفاته، والأرجح أنه توفي سنة 180 للهجرة .[3]

2-القياس النحوي في كتاب "الكتاب" لسيبويه:

يعد كتاب سيبويه من أهم الكتب اللغوية التي دونت قواعد اللغة العربية، يشكل علامة فارقة في النحو العربي باعتباره يحتوي على قواعد غنية ومهمة جدا، لم يضع له سيبويه مقدمة ولا خاتمة فقد أطلق عليه القدماء تسمية" قرآن النحو"، فسيبويه في هذا الكتاب يسعى لتقديم نظرية شاملة لكل الجوانب، فنجده يجعل القياس أساس وعماد هذه النظرية، ففي كتابه هذا تتطرق إلى العديد من نماذج القياس، التي يمكن ذكرها فيما يلي :

---

(1) محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، ص68.

(2) نفسه، ص 67.

(3) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 2.

يقول سيبويه :"هذا باب الحروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وأحرف الأمر والنهي وهي حروف النفي، شبهها بحروف الاستفهام، حيث قدم الاسم قبل الفعل لأنه غير واجبات...وسهل تقديم الأسماء فيها لأنها نفي لواجب، ليست كحروف الاستفهام والجزاء،و إنما هي مضارعة وإنما تجيء لخلاف قوله: قد كان وذلك قولك ما زيد ضربنه ولا زيدا قتلته [1]، سيبويه في هذا القول يقيس حرفا على حرف أي أن المقيس والمقيس عليه من جنس واحد إلا أن الشبه هنا غير تام باعتباره يتناول تشبيه لفظي بين المشبه والمشبه به.

كما قال أيضا:" اعلم أن كم في الخبر بمنزلة الاسم يتصرف في الكلام، يجر ما بعده إذا أسقط التنوين، وذلك الاسم نحو مائتي درهم، فنجرى الدرهم لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله، والمعنى معنى رب ذلك قولك كم غلام لك قد ذهب ... واعلم أن كم في الخبر لا تعمل فيه رب، لأن المعنى واحد إلا أن كم اسم ورب غير اسم بمنزلة من"[2]، سيبويه يقيس اسم بحرف لاشتراكهما في المعنى فهنا قياس شبه غير تام.

نجده أيضا في قياس اسم على فعل بضرب من الشبه ومنه حمل الاسم الممنوع من الصرف المشابه للفعل المضارع في قوله:" اعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام و وافقه في البناء أجري لفظة مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر، فهذا بناء أذهب وأعلم فيكون في موضع الجر مفتوحا، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء"[3]، حمل سيبويه الممنوع من الصرف على الفعل باعتبار أن الأصل في

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص145.

[2] نفسه ،ج2، ص161.

[3] نفسه،ج1،ص21.

الأفعال تكون نكرة يدخلها التعريف فكذلك الأسماء الممنوعة من الصرف فهي نكرة باعتبارها خالية من ألف التعريف والإضافة.

قال سيبويه :" وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول:إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنك قلت إن زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى، وتلحقه هذه اللام كما لها لحقت الاسم، و تلحق فعل اللام، وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك فتلحقهما هذين الحرفيين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء المعرفة"[1]، فهنا قياس شبه إعراب الفعل المضارع على اسم الفاعل فهنا حمل فعل على اسم ومنه يتضح أن سيبويه أجاز قياس الأفعال على الأسماء.

أجاز سيبويه قياس بناء الفعل الماضي على المشابهة باسم الفعل ويتضح ذلك في قوله:" والفتح في الأفعال التي لم تجري مجرى المضارعة قولهم : ضرب وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فعل ولم يسكنوا آخر فعل لأن فيها بعض ما في المضارعة، تقول: هذا رجل ضربنا، فتصف بيها النكرة وتكون في موضع ضارب إذا قلت هذا رجل ضارب ... و وقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن وما صير من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن"[2].

يقيس سيبويه عمل اسم الفاعل على عمل الفعل المضارع، فيقول:" هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ... و ذلك قولك: هذا ضارب زيدا غدا،

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص14.

(2) نفسه، ج1، ص 64.

فمعناه وعمله مثل يضرب زيدا غدا"[1]، شبه اسم الفعل بالفعل في عمله فقاسه عليه وأعطاه حكم الفعل.

وقاس سيبويه أيضا الحروف على الأفعال في قوله:" هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها عمل الفعل فيما بعده وهي من الفعل بمنزلة عشريين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، تصرف تصرف الأفعال كما أن عشريين تصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل كانت بمنزلته ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال"[2]، الحروف الخمسة هي إن وأخواتها، كما جمع أن إن و أن حرف واحد.

يرى سيبويه أنه لا يمكن إجازة العطف على موضع إن قبل تمام الخبر، حيث يقول في كتابه:"أما ما حمل على الابتداء فقولك: إن زيدا ظريف وعمرو، وإن زيدا منطلق وسعيد، و عمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسن و الأخر ضعيف، فأما الوجه الحسن فان يكون محمولا على الابتداء، لأن معنى إن زيد منطلق، زيد منطلق، و إن دخلت توكيدا، كنه قال: زيد منطلق وعمرو، و أما الوجه الأخر الضعيف فان يكون محمولا على الاسم المضمر في المنطلق والضريف، فإذا أردت ذلك فأحسنه إن تقول: منطلق هو وعمرو، و إن زيدا ضريفا هو وعمرو.[3]

نجده يتطرق إلى القياس أيضا في باب مجرى أى مضافاً على القياس: وذلك قولك: اضربْ أيَّهم هو أفضل، واضرب أيَّهم كان أفضل، واضرب أيهم أبوه زيد، جرى ذا على القياس لأن الذي يحسن ها هنا، ولو قلت: آضربْ أيهم عاقلٌ رفعت، لأن الذي عاقل قبيحة، فإذا أدخلتَ هو نصبتَ لأن الذي هو عاقل حسن ألا ترى أنك لو قلت: هذا الذي هو عاقل، كان حسنا، وزعم الخليل رحمه

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص164.

[2] نفسه، ج2، ص131.

[3] نفسه، ص144.

الله أنه سمع عربيا يقول: ما أنا بالذي قائل لك شيئا، وهذه قليلة، ومن تكلم بهذا فقياسه اضربْ أيهم قائل لك شيئا، قلت: أفيقال: ما أنا بالذي منطلق؟ فقال: لا، فقلت: فما بالُ المسألة الأولى؟ فقال: لأنه إذا طال الكلام فهو أمثلُ قليلا، وكأن طولَه عوض من ترك هو، وقلّ من يتكلم بذلك[1].

المبحث الثاني : القياس النحوي عند أبي زكريا الفراء في كتابه "معاني القرآن".

اهتم الكوفيون بالنحو وقضاياه، ومسائله، ومن معالم الدرس النحوي عند نحاة الكوفة القياس، حيث أحاطوا بكل كلام القبائل العربية، كما قاسوا على الشاذ أيضا، وفي هذا الصدد نجد الفراء يقوم بالتطرق للقياس في كتابه معاني القرآن.

1- التعريف بأبو زكرياء الفراء (ت:207هـ):

هو يحيى ابن زياد ابن عبد الله، من أصل فارسي من الديلم، ولد بالكوفة سنة 144للهجرة، ونشأ بها[2]، يذكر أصحاب الطبقات ممن ترجموا للفراء أنه كان ذا ثقافة واسعة، مُلِمًا بالكثير من علوم عصره، ذا باع طويل لاقي علم العربية، حتى قال عنه ثعلب: لولا الفراء ما كانت عربية لأنه خلصها وضبطها، لولا الفراء لسقطت العربية، لأنها كانت تتنازع، ويدعيها كل ما أراد" وحتى قال يقال:" النحو الفراء والفراء أمير المؤمنين في النحو"[3]، فالفراء اهتم بالكثير من مسائل النحو وقضاياه من أجل وضع أسس وقواعد نحوية صحيحة ومن بين هذه القضايا القياس النحوي، فقد وقف منه موقف قريب من موقف البصريين في كثير من المسائل.

---

(1) سيبويه، الكتاب، ص ص 403.404.

(2) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 192.

(3) عبد الفتاح حسن البجة، ظاهرة قياس الحمل، ص 121.

يرجع سبب تلقيبه بالفراء إلى أسباب" والمعروف في الفراء من يخيط الفراء أو يبيعها، فقيل: انه أطلق عليه لأنه كان يفري الكلام، أي يحسن تقطيقه وتفسيله، فهو فعال من الفرى صياغة مبالغة"[1].

والفراء تصدر أقرانه ونال الحضوة من لدن شيوخه، مما حد بشيخه الرؤاسي(ت:190هـ) أن يستحثه على التوجه صوب بغداد، لالتماس الشهرة و المال، قائلا له:"قد خرج الكسائي إلى بغداد وأنت أميز منه"[2].

تلمذ الفراء لشيوخ كثر، حفلت الكوفة بهم في فروع العلم المعروفة أنذاك ومن شيوخه فيها قيس بن ربيع، ومندل بن علي، وابو بكر بن عياش، والكسائي، ويقال أنه أخد عن يونس بن حبيب البصري[3]. أما أبرز تلاميذ الفراء فهم: سلمة بن عاصم(ت:271هـ)، ومحمد بن جهم السمري(ت:277هـ)، وهما راويا كتابه معاني القرآن، و أبو عبيد القاسم بن سلام(ت:224هـ)، وأبو جعفر محمد بن قادم(ت:251هـ)، و آخرون [4].

كما يعد الفراء أبرع الكوفيين في النحو و اللغة حيث إمامهم بعد الكسائي فأكبر دليل عن ثقافة الفراء نجد قول تمام:" جلست إليه ففاتشته عن اللغة فوجدته بحرا، ففاتشته عن النحو فوجدته نسيج

---

[1] أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق: احمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة،ج1،1955، ص ص7، 8.

[2] سعدون بن احمد بن علي الربعي، النحو القرآني بين الفراء و الزجاج و الزمخشري دراسة وصفية موازية لقضية الأثر و التأثر، دار الرضوان ، ط1، 2013م، ص 20.

[3] الفراء، معاني القرآن، ص 8.

[4] سعدون بن احمد بن علي الربعي، النحو القرآني بين الفراء و الزجاج و الزمشخري،ص21.

وحده، وعن الفقه فوجدته رجلا فقيها، عارفا بإختلاف القوم، و بالنجوم ماهرا، و بالطب خبيرا وبأيام العرب و أخبارها، و أشعارها حادقا"[1].

كانت وفاة الفراء في طريق عودته من مكة سنة 207هـ، ترك مؤلفات عديدة منها: آلة الكتاب، والأيام و الليالي، الحدود، حروف المعجم، الفاخر في الأمثال، الوقف والابتداء، المذكر والمؤنث، المقصور و الممدود[2]، فمن هذه الكتب ما هو مفقود و منها ما هو مطبوع ومنها المخطوط فمن الكتب المفقودة" آلة الكتاب" ومن المطبوعة" الأيام و الليالي" والمخطوطة" المقصور والممدود".

2- القياس النحوي في كتاب معاني القرآن للفراء:

يعتبر كتاب معاني القرآن من أهم كتب علماء الكوفة، وهو كتاب مختص في إعراب القرآن ومعانيه وتكمن أهميته في أنه يبين معاني القرآن من وجوه متعددة، والغرض منه فهم القرآن الكريم و تبيين دلالاته، فهو يجمع أصول العلوم التي تتعلق بالقرآن الكريم، فنجد الفراء في هذا الكتاب يتطرق للقياس النحوي في القرآن الكريم.

قال الفراء:" ومثل مال ما بالك و ما شأنك، والعمل في هذه الأحرف يما ذكرت لك سهل كثير، ولا تقل: ما امرك القائم ولا ما خطبك القائم، قياسا عليهن، لأنهم قد كثرن فلا يقاس الذي لم يستعمل على ما قد استعمل، ألا ترى أنهم قالوا: ايش عندك؟ ولا يجوز القياس على هذه في شيء من الكلام"[3]، فالفراء قاس على ما شاع من الكلاب ومنع القياس فيما سمع و لم يشع.

---

(1) ابن كلخان وفيات الأعيان و انباه ابناء الزمان،تحقيق: عبد الحميد و محمد محي الدين، مكتبة النهظة المصرية، القاهرة،ج6، 1949، ص 182/167.

(2) الفراء ، معاني القرآن، ص ص 10،11.

(3) نفسه، ج1، ص281.

كما نجد أيضا قوله:" فقوله:" يريد أن يخرجكم من أرضكم"[1] من الملأ" فماذا تأمرون" من كلام فرعون، جاز ذلك على كلامهم إياه، كأنه لم يحك وهو حكاية، فلو صرحت بالحكاية لقلت: يريد أن يخرجكم من أرضكم، فقال: فماذا تأمرون، ويحتمل القياس أن تقول على هذا المذهب: قلت لجاريتك قومي فاني قائمة،تريد: فقالت: إني قائمة"[2]، فنلاحظ في قوله تعالى حذف القول في الحكاية و منه أجاز الفراء القياس على حذف القول في الحكاية.

أما في قوله تعالى:" لمهلكهم موعدا" يقول: لا هلاكنا إياهم... و قرأ عاصم" لمهلكهم" فتح الميم واللام و يجوز " لمهلكهم" بكسر اللام تبنيه على هلك يهلك، فمن أراد الاسم مما يفعل منه مكسور العين كسر مفعلا، من أراد المصدر فتح العين، مثل المضرِب والمضرَب والمَدَبَ والمَفِر والمَفَر، فإذا كان بفعل مفتوح العين آثرت العرب فتحها في مفعل اسما كان أو مصدرا وربما كسروا العين في مفعل إذا أرادوا به الاسم، منهم من قال" مجمع البحرين" وهو القياس و إن كان قليلا"[3]، نلاحظ هنا أن الفراء اهتم بالمسموع و أجاز القياس عليه، فبتعدد الاستعمال أجاز القياس عليه وان كان قليل.

ومن قياسه أيضا في قوله تعالى:" للدار الآخرة"[4]، جعلت الدار ها هنا اسما، وجعلت الآخرة من صفتها، و أضيفت في غير هذا الموضع، ومثله مما يضاف إلى مثله في المعنى قوله:"إن هذا لهو حق اليقين"[5]، والحق هو اليقين كما أن الدار هي الآخرة، وكذلك أتيتك بارحة الأولى، والبارحة الأولى، ومنه: يوم الخميس، و ليلة الخميس، يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كما اختلف

[1] سورة الأعراف، الاية101.
[2] الفراء، معاني القرآن،ج1، ص 387.
[3] نفسه، ج2، ص 148.
[4] سورة الأنعام، الآية 32.
[5] سورة الواقعة،الآية 95.

الحق و اليقين، والدار والآخرة، و اليوم و الخميس، فإذا اتفقا لم تقل العرب: هذا حق الحق، ولا يقين اليقين، لأنهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أنهما مختلفان في المعنى"[1]، في قوله هذا قاس الآية القرآنية على ما سمع من كلام العرب فهو يجيز إضافة الاسم لاسم مثله.

وفي مثال آخر يتضح قياس الفراء من قوله:" وقوله:" ولأصلبنكم في جذوع النخل"[2]، يصلح "على" في موضع "في" وإنما صلحت "في" لأنه يرفع في الخشبة في طولها فصلحت"في" و صلحت "على" لأنه يرفع فيها فيصير عليها، وقد قال الله:" و اتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان"[3] ومعناه في ملك سليمان"[4]، فهنا الفراء يقيس قياس المشابهة فهو يقابل الحكم اللغوي في الآيتين اللذين يشتركان في علة واحدة.

ونجده أيضا في قوله: "و يجوز في العربية أن تقول: جاءوا على قميصه بدم كذب كما تقول: جاءوا بأمر باطل و باطلا و حق و حقا"[5]، منه يتضح أن القياس هنا قياس شبه فكلمت "كذب" تشبهها كلمة "باطل".

يقول الفراء:" و أما رفع قوله:" فشهادة أحدهم"[6] فأنه من جهتين أحداهما: فعليه أن يشهد فهي مضمرة كما أضمرت ما يرفع" فصيام ثلاثة"[7] وأشباهه و إن شئت جعلت رفعه بالأربع الشهادات:

---

(1) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص ص 330.331.

(2) سورة طه، الآية 71.

(3) سورة البقرة ، الآية102.

(4) الفراء، معاني القرآن، ج2،ص ص 186.187.

(5) نفسه، ص 38.

(6) سورة النور، الآية 6.

(7) سورة المائدة، الآية89.

فشهادته أربع شهادات كأنك قلت: والذي يوجب من الشهادة فأربع، كما تقول: من اسلم فصلاته خمس"[1]، هنا أيضا قياس مشابهة فالفراء يقابل آية قرآنية بكلام العرب لتوضيح معالم المشابهة.

و في قول الفراء:" و قوله" فعميت عليكم"[2]، قراها يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة وهي قراءة أبي"فعماها عليكم" و سمعت العرب تقول: قد عمي علي الخبر وعمي علي بمعنى واحد، وهذا مما حولت العرب الفعل إليه وليس له وهو في الأصل لغيره ألا ترى أن الرجل الذي يعمى عن الخبر أو يعمى عنه ولكنه في جوازه مثل قول العرب: دخل الخاتم في يدي والخف في رجلي، و أنت تعلم أن الرجل التي تدخل في الخف و الإصبع في الخاتم"[3]، أبرز الفراء علة القياس في قوله " وهذا مما حولت العرب الفعل إليه و ليس له وهو في الأصل لغيره، ففي الأمثلة السابقة لم يذكر الفراء العلة بشكل مباشر أما في هذا المثال فكانت واضحة.

كما يلاحظ من كتاب المعاني أن الفراء اهتم بالقياس النحوي من حيث التراكيب والأساليب، فنجده مثلا في قوله:" وقوله" إلا الذين صبروا"[4] في موضع نصب بالاستثناء من قوله:" ولئن أذقناه"[5] يعني الإنسان ثم استثنى من الإنسان لأنه في معنى الناس كما قال تبارك وتعالى:" والعصر إن الإنسان لفي خسر"[6] فاستثنى من لفظ واحد لأنه تأويل جماع"[7]، يلاحظ من الآية الثانية وقوع المستثنى منه مفردا والمستثنى جمعا أما في الآية الأولى فيها المستثنى منه منفرد بمعنى الجمع ومنه فالآية الثانية قيست على الآية الأولى.

---

(1) الفراء، معاني القرآن،ج2، ص 246.

(2) سورة هود، الاية10.

(3) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص 28.

(4) سورة هود، الآية 11.

(5) نفسه، الآية 10.

(6) سورة العصر، الآية 1.3

(7) الفراء، معاني القرآن، ص ص 4.5.

لا يجيز الفراء العطف على اسم إن بالرفع قبل مجئ الخبر و يظهر ذلك في قوله:" إن أخاك قائم و زيد، رفعت(زيد) بإتباعه الاسم المضمر في قائم، وقوله:" إن الذين امنوا والذين هادوا والصائبون والنصرى "[1]، فان رفع (الصائبين) على أنه عطف على (الذين)، و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحدا وكان نصب (إن) نصبا ضعيفا، وضعفه أنه يقع على (الاسم و لا يقع على خبره)[2].

خالف الفراء الكوفيين في تقديم معمول اسم الفعل عليه فهو لا يجيز ذلك، نجده في كتابه يستشهد بقوله تعالى:" كتاب الله عليكم" كقولك: كتابا من الله عليكم، وقد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب الله ، والأول أشبه بالصواب، وقلما تقول العرب: زيدا عليك، أو زيدا دونك[3].

وفيما يخص أسبقية حرف الجزم يقر الفراء:" كذلك إذا كان ما قبلها حرفا مجزوما لم يكن في الأم إلا ضم الألف كقولك: من أُمه، وعن أُمه، ألا ترى أنك تقول: عنهم ومنهم [واضربهم]، ولا تقول:عنهم ولا منهم، ولا اضربهم، فكل موضع حسن فيه كسر الهاء مثل قولهم: فيهم وأشباهها، جاز فيه كسر الألف من «أم» وهي قياسها"[4]، فلا يجوز قول:كتب إلى إمه ولا على إمه لأن الذي قبلها ألف في اللفظ وإنما هي ياء في الكتاب: «إلى»و «على»، وكذلك: قد طالت يدا أُمه بالخير، ولا يجوز أن تقول: يدا إمه، فإن قلت: جلس بين يدي أمِّه جاز كسرها وضمها لأن الذي قبلها ياء، ومن ذلك أن تقول: هم ضاربو أُمّهاتهم برفع الألف لا يكون غيره، وتقول: ما هم بضاربي أمهاتهم وإمهاتهم يجوز الوجهان جميعا لمكان الياء، ولا تُبال أن يكون ما قبل ألف «أم»

---

(1) سورة المائدة الاية 96.

(2) الفراء، معاني القرآن، ص ص 310.311.

(3) نفسه، ص 260.

(4) نفسه، ص6.

موصولا بها أو منقطعا منها الوجهان يجوزان فيه تقول: هذه أم زيد وإمٌ زيد، وإذا ابتدأتها لم تكن إلا مرفوعة، كما كانت «هُم» لا تكون إلا مرفوعة في الابتداء، فأما «هم» فلا تكسر إلا مع حرف يتصل بها لا يفرق بينه وبينها مثل «بهم» [1].

وفي قوله تعالى: «أَمَّنْ لا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدى»[2] وفي قوله: «تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ»[3] جمع بين الساكنين فإنه كمن بني على التبيان إلا أنه إدغام خفيّ مثل ذلك التفسير إلا أن حمزة الزيات قد قرأ: «تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ» بتسكين الخاء، فهذا معنى سوى ذلك وقوله: كُلَّما أَضاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ[4] ... فيه لغتان: يقال: أضاءَ القمر، وضاءَ القمر فمن قال ضاء القمرُ قال: يضوء ضَوءا، والضّوء فيه لغتان: ضم الضاد وفتحها.وَإِذا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ فيه لغتان: أظلم الليل وظلم[5]. ففي معنى الخصام خاصمت فلانا فخصمته، أخصمه، بالكسر فى المضارع، وهذا مما شذ. والقياس الضم فى المضارع.

وأما في نصب الياء من «نِعْمَتِيَ» فإن كل ياء كانت من المتكلم ففيها لغتان:الإرسالُ والسكون، والفتح، فإذا لَقيتها ألفٌ ولام، اختارت العربُ اللغة التي حركت فيها الياء وكرِهوا الأخرى لأن اللام ساكنة فتسقط الياء عندها لسكونها، فاستقبحوا أن يقولوا: نعمتي الّتي، فتكون كأنها مخفوضة على غير إضافة، فأخذوا بأوثق الوجهين وأبينهما، وقد يجوز إسكانها عند الألف واللام وقد قال اللَّه:«يَا عِبادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلى أَنْفُسِهِمْ» [6] فقرئت بإرسال الياء ونصبها، وكذلك ما كان فِي القرآن مما

---

(1) الفراء، معاني القرآن، ص6.

(2) سورة يونس، الآية 35.

(3) سورة يس، الآية 49.

(4) سورة البقرة، الآية 20.

(5) الفراء، معاني القرآن، ص 18.

(6) سورة الزمر،الآية 53.

فِيهِ ياء ثابتة ففيه الوجهان، وما لم تكن فيه الياء لم تنصب.وأمَّا قوله: «فَبَشِّرْ عِبادِ. الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ»[1]، فإن هذه بغير ياء، فلا تنصب ياؤها وهي محذوفة وعلى هذا يقاس كل ما فِي القرآن منه[2].

كما نجد في قول العرب: لى الفان، و بي أخواك كفيلان، فإنهم ينصبون فِي هذين لقلتهما، [فيقولون: بي أخواك، ولي ألفان، لقلتهما] والقياس فيهما وفيما قبلهما واحد[3].

كما نجد في قول الشاعر :

لئن تَكُ قد ضاقْت عليكم بيوتُكم ... ليعلم ربّى أنّ بيتي واسع[4]

فهذا البيت فعل الشرط المحذوف جوابه قد جاء مضارعا فى ضرورة الشعر، والقياس «لئن كانت»، وفيه شاهد آخر وهو أن المضارع الواقع جوابا للقسم إن كان للحال لا للمستقبل وجب الاكتفاء فيه باللام، وامتنع توكيده بالنون كما هنا فإن المعنى: ليعلم الآن ربى.

نجد في قول الشاعر:

حلفت له إن تدلج الليل لا يزل ... أمامك بيت من بيوتى سائر

فهنا المعنى حلفت له لا يزال أمامك بيتٌ، فلما جاء بعد المجزوم صير جوابا للجزم، فالبيت شاهد على جزم «لا يزل» فى ضرورة الشعر بجعله جواب الشرط وكان القياس أن يرفع ويجعل جوابا للقسم، لكنه جزم للضرورة، فيكون جواب القسم محذوفا مدلولا عليه بجواب الشرط [1] .

---

(1) سورة الزمر، الآية 18.

(2) الفراء، معاني القرآن، 29.

(3) نفسه، ص30.

(4) نفسه ، ص66.

نجد أيضا قوله تعالى: «وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْها لا نَسْئَلُكَ رِزْقاً»[2] [لما كان] أول الكلام أمرا وآخره نهيا فِيهِ (لا) فاختلفا، جعلت (لا) على معنى ليس فرفعت، ومن ذلك قوله تبارك وتعالى: «فَقاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ»[3] وقوله: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ»[4] رفع، ومنه قوله: «فَاجْعَلْ بَيْنَنا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً لا نُخْلِفُهُ» [5] ترفع، ولو نويت الجزاء لجاز فِي قياس النحو[6].

و في قول الشاعر :

إني سأبدي لك فيما أبدى ... لي شجنان شجن بنجد

وشجن لي ببلاد الهند

لو ظهرت إن فِي هذا الموضع لكان الوجه فتحها، وفي القياس **أن** تكسر لأن رفع الشجنين دليل على إرادة القول، ويلزم من فتح أن لو ظهرت أن تقول:لي شجنين شجنا بنجد[7].

---

(1) الفراء، معاني القرآن، ص 69.

(2) سورة طه، الآية 132.

(3) سورة النساء، الآية 84.

(4) سورة المائدة ، الآية 105.

(5) سورة طه، الآية 58.

(6) نفسه، ص 161.

(7) الفراء، معاني القرآن، ص ص 180.181.

مما سبق يمكننا استخلاص أن الكوفيين والبصريين اختلفوا في مواضع واتفقوا في مواضع أخرى، فمن خلال دراستنا لنموذجين مختلفين لكل من البصري سيبويه في كتابه الكتاب والكوفي الفراء في كتابه معاني القرآن اتضح لنا أن هناك مواطن تشابه تجمع بينهما ومواطن اختلاف تفرق بينهما.

اتفق كل من الفراء وسيبويه في بعض القضايا المتعلق بالقياس أهمها قضية القول بالعطف على اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر بحيث إن الفراء لا يجيز ذلك إلا فيما لا يتبين فيه عمل إن ، أيضا سيبويه لا يجيز ذلك و فيما اتفقوا فيه أيضا قضية تقديم معمول اسم الفعل عليه ، فالفراء لا يجيز هذا التقديم و سيبويه أيضا، منه يتضح إن الفراء كان متأثرا بعض الشيء بأفكار البصريين.

فمن مواطن التشابه في قياس سيبويه و الفراء اعتمادهم على قياس الشبه ، فمثلا سيبويه أجاز إضافة الاسم لاسم يشبهه ، والفراء أجاز قياس اسم على فعل من خلال الشبه بينهما، فكان منهج سيبويه في القياس كما يلي أجاز قياس حرف على حرف آخر بحيث شبه حروف الأمر والنفي بحروف الاستفهام، كما يجيز قياس اسم على الحرف إذا كانا يشتركان في المعنى، وقياس اسم على الفعل بضرب من الشبه و قياس شبه إعراب الفعل المضارع على اسم الفاعل، إضافة إلى جواز قياس الأفعال على الأسماء، و جواز قياس بناء الفعل الماضي على المشابهة باسم الفعل، قياس عمل اسم الفاعل على عمل الفعل المضارع، و قياسه على الحروف على أيضا .

القياس بالنسبة للفراء كان قياسا على ما شاع و استبعاد لما لم يشع فقد كان قياسه قياس المشابهة في العلل، كما أجاز القياس على حذف القول في الحكاية، وعلى المسموع حتى ولو في بعض الأحيان، إضافة إلى جوازه قياس الشبه بين الأبيات القرآنية و كلام العرب للتشابه فيما بينهما، وكذا إضافة الاسم لاسم يشبهه، أما بالنسبة للاستثناء فالفراء باعتبار قياسه قياس مشابهة يعد

المستثنى هو المشبه والمستثنى منه هو المشبه به، ومن الأقيسة التي اعتبرها الفراء شاذا هي الكسر في المضارع فالقياس عنه ضم المضارع.

خاتمة

خاتمة:

نشأ النحو وتطور في البصرة لحفظ القرآن الكريم من اللحن، وأول من وضعه هو أبو الأسود الدؤلي، ثم نشأت مدرسة الكوفة بعد البصرة في منتصف القرن الثاني للهجرة، ومنه ظهر اختلاف الآراء النحوية بين مدرسي البصرة والكوفة حول القياس النحوي، فنحاة البصرة يعتمدون على الشواهد والروايات الموثقة، وألسنة العرب التي يمكن أن تكون قاعدة تتبع، أما المسائل التي تخالف القواعد فسموها بالشذوذ، فأما بالنسبة لنحاة الكوفة فقبلوا كل ما جاء عن العرب وقاسوا عليه، وأجازوا القياس على الروايات الشاذة، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث:

– تعددت تعاريف حول القياس النحوي على حسب اختلاف النحاة والقبائل وكذا الأزمنة، ومن الملاحظ أنهم اشتركوا في نقطة واحدة في تعريفه وهي حمل غير المنقول على المنقول.

– مر القياس بثلاث أطوار تتدرج كالتالي:الطور الأول الذي كان بمثابة التأسيس الأول للقياس، ومن أشهر نحاة هذا الطور نجد عبد الله بن أبي إسحاق و تلميذه عيسى ابن عمر الثقفي، وقد انبثق منه اتجاهين:اتجاه يخضع الكلام لمعايير معينة واتجاه آخر يتوخى وجوه الاستعمال المختلفة. أما الطور الثاني يترأسه الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه، ذلك بالانتقال إلى أسلوب نظري جديد، دعا إلى تطور القياس إلى أقسى درجاته، وأخيرا الطور الثالث مثله أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني كان بمثابة إعادة للطور الثاني مع بعض التعديل في التطبيق، انبثق منه ثلاث اتجاهات مختلفة تصارعت فيما بينها ما دعا العلماء إلى الأخذ بالاتجاهين الأول والثاني ورفض الاتجاه الثالث الذي يمزج النحو بالمنطق.

– الكوفيين لا يختلفون عن البصريين في نظرتهم للقياس، باعتبار أن الكوفيين يتفقون مع البصريين في معايير النقل عن الأعراب الفصحاء والشيوخ، ويختلفون في تعاملهم مع المسموع تعاملا أقرب إلى المنهج الوصفي منه إلى المنهج القياسي التعليلي الذي أخذ به البصريون، وأنهم وسعوا من دائرة الاستشهاد لما رفضه البصريين ويختلفون معهم في اصطناع القياس الذي كان من أهم ما يفرق بينهم، فالكوفيين يترخصون فيه، والبصريون يتشددون وكثيرا ما يعتمدون على الكثرة والكوفيون يعتمدون كثيرا على القلة.

– قسم ابن جني الكلام إلى أربع أقسام تقابل تقسيم ابن السراج نحو: المطرد في القياس والشاذ في الاستعمال يقابله القسم الثاني من الشاذ عند السراج، والمطرد في الاستعمال الشاذ في القياس يقابله القسم الأول من الشاذ، والشاذ في القياس والاستعمال معا يقابله القسم الثالث من الشاذ عند ابن السراج.

– اتفق النحاة على وجود القياس في النحو،فبعض البصريين لا يكتفي بالقياس على القليل و النظير القريب بل قاس الأمور المتباعدة بعضها على بعض.

– اختلاف بين موقف نحاة البصرة والكوفة في قضايا القياس النحوي، فمن أهم نحاة البصرة الذين اهتموا بالقياس النحوي نجد" سيبويه تلميذ الخليل، أبو زكرياء الفراء تلميذ الكسائي.

– من أسباب اختلافهم في القياس النحوي هو اختلاف أنظارهم في الشاهد والشواهد التي تذكر ليقاس عليها، حيث يختلفون في أمانة ناقلها، أو في صحة عربيته.

– أقيسة البصريين تختلف عن أقيسة الكوفيين تبعا لاختلاف منهجهم في البحث النحوي نظرا الاختلاف أنظارهم و أفكارهم.

– قدم سيبويه نظرية قائمة على القياس فقد اعتمد على الأسس القياسية، فهو يقيس على الكثير المطرد، فقد اكتفى باللفظ الواحد الذي ورد سماعا في لغة واحدة و جوز القياس عليه.

–القياس عند الفراء عملية لغوية عقلية تربط حكم المسألة اللغوية بأصل في الحكم لعلة جامعة، ففي كتابه معاني القرآن يتجلى طابعه اللغوي فجعل المقيس عليه بالدرجة الأولى في القرآن الكريم.

– كان موقف الفراء في القياس قريبا من موقف البصريين، فقد خالف أستاذه الكسائي في القياس على كل ما ورد عند العرب، فالفراء أحيانا يقيس على الكثير ويمنع القياس على القليل النادر، كما أنه استعمل القياس النحوي للوصول إلى المعاني التركيبية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

المعاجم:

– مجد الدين الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تحقيق: انس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة ،1429 هـ،2008م.

– المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مجلد 1، ط4، 1429هـ–2008م.

المصادر والمراجع:

– ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، دط، دت.

– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة مصر، د.ط ،ج1، 2009.

– ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط1،ج1، دت.

– ابن كلخان وفيات الأعيان و أنباه أبناء الزمان،تحقيق: عبد الحميد و محمد محي الدين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،ج6، 1949

– أبي بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، ج1، 1996م.

– أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القران ،تحقيق: احمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة،ج1، 1955.

- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط2، 1427هـ/2006م.

- جلال الدين السيوطي، المزهر، شرح محمد أحمد ومحمد أبو الفضل وعلي محمد، مكتبة العصرية، بيروت، ج1.

- رضي الدين محمد الاستربادي، شرح الرضي علي الكافية، تعليق:يوسف حسن عمر، جامعة قاز، بونسن، بنغازي، ليبيا، ط2، ج2.

- الزبيدي، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، بغداد، ط1، 1985.

- سعدون بن اجحمد علي الربعي، النحو القراني بين الفراء و الزجاج و الزمخشري دراسة وصفية موازية لقضية الأثر و التأثر، دار الرضوان، ط1، 2013.

- سيبويه، الكتاب، تحقيق: الدكتور أيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ج1،ج2 ط1،1999.

- السيرافي، أخبار النحويين البصريين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1936.

- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، 1119، ط7.

- عبد الفتاح حسن البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1،1998.

- محمد ابن الحسن بن عبيد الله بن مذهب الزبيدي الأندلسي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	03
شكر وعرفان	04
مقدمة	09-06
مدخل: تعريف القياس النحوي وتطوره	10
تعريف القياس النحوي	10
تطور القياس النحوي	11
الفصل الأول: القياس النحوي	15
المبحث الأول: آراء البصريين حول القياس النحوي	16
مبدأ الكثرة و القلة عند البصريين	16
قضايا القياس عند البصريين	18
المبحث الثاني: آراء الكوفيين حول القياس النحوي	20
مبدأ الكثرة والقلة عند الكوفيين	20
قضايا القياس عند الكوفيين	22
المبحث الثالث:الاطراد والشذوذ في القياس النحوي	24
تعريف الطرد والشاذ	24
أقسام الاطراد والشذوذ	26
الفصل الثاني: القياس النحوي بين البصريين والكوفيين نماذج مختارة	29

المبحث الأول: القياس النحوي عند سيبويه في كتابه "الكتاب"	30
التعريف بسيبويه	30
القياس النحوي في كتاب" الكتاب" لسيبويه	31
المبحث الثاني: القياس النحوي عند أبي زكريا الفراء في كتابه "معاني القرآن"	35
التعريف بأبي زكريا الفراء	35
القياس النحوي في كتاب معاني القرآن للفراء	37
خاتمة	48
قائمة المصادر والمراجع	52
فهرس الموضوعات	55